

فقد وحكم عنه بحيلة في عقد وفسخ مطلقا  
 وحيث علمها احكام كما ذم لم ينقد من حكمه  
 زور بزوجه امرأة حلت له صحا ثم ان وطن  
 مع العلم فانها ويصح نكاحها غيره وقال  
 الموصف وعينه له يصح وان حكم بطله فيها  
 ثلثا بشهود زور في زوجه باطنيا نصا ويكره  
 له اجتماعها بها ظاهر اوله يصح نكاحها غيره  
 ممن يعلم بالحال نصا وان رد حكم شهادته واحد  
 برضا من لم يوشك ملكه مطلقا وادى له انه  
 له مدخل له حكمه في عيانه ووفته وانما هو  
 فتوى قله يقال حكم بكذب او بهم يره ولو وضع  
 اليه حكم في مختلف فيه له بلزومه تقتضيه  
 لبيئته لزمه تنقذه مطلقا وكذا لو كان نفس  
 احكم مخالفا فيه تحكمه بغيره وقال شيخنا  
 كثر وجبه بغيره ولو وضع اليه خصمان عقدا  
 فارد اعنقه فقط واقض ايان ما قد احكم حكم  
 بصحته قلنا الزامها بذلك وردة واحكم بحذبه  
 ومن قلده في محبة نكاح كمن يمارك تتغير جهاده  
 حكم بطله في مجتهد فليحتم له بطله منه وله بلزوم  
 احكامه المكلف يتغيره باب حكم كتاب  
 القامح الي القامح ويقبل في غير هذا تعالي

وحي

وحي هذه المسئلة ذكره صاحب ان كتاب  
 القامح حكمه كالشهادة على الشهادة له في شهادته  
 على الشهادة وذكرها فيما اذا تغيرت حاله اذ اصله  
 ومن شهد عليه فترغ قلبه يوجب نقض احكام  
 بانكار القامح الكاتب وله تقدم في عدالة  
 البينة بل يمنع انكاره احكام كما يمنع رجوع  
 شهده داله ملك احكام فذل ذلك انه فرغ من شهد  
 عنده واصله لمن شهد عليه ويشترط لقبوله  
 ان يعرف اعلى عدلين ويعتبر من يطمع  
 لعنه وما يتعلق به احكام فقط نصا فاذا و  
 ملك الي المكتوب اليه دفعا اليه الكتاب  
 وقاله تشهدان هذا كتاب قلن اليه ككتبه  
 بعلمه ويكفي هذا ولو وجدته ومسته  
 بخطه المعروف عند موته عملها فيها نصا  
 وتقدم وله صحابا قوله حكم بخط شاهدة  
 قال الشيخ تقي الدين ان خطه كاللفظ اذا عرف  
 انه خطه عند الجمهور ولو يعرف خطه كما  
 يعرف موته وجوز احمد ومالك الشهادة على  
 الصوت والشهادة على الخط اضعف ان جاز  
 اقول من منعه ان ياتي قلت وعمله به كثر في  
 حكما ما وتقدم العمل بخط ابيه بمودعة اؤد

195